

الباب الثاني

الحادي عشر

## الفصل الأول: الحديث وأقسامه

الحاديـث لـغـة : الـجـديـد مـن الـأـشـيـاء . وـالـحـدـيـث الـخـبـر يـأـتـي عـلـى الـقـلـيل وـالـكـثـير ، وـالـجـمـع

أحاديث كقطع واقطع، وهو شاذ غير قياس.<sup>١</sup>

وأما الحديث في الإصطلاح فهو : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول

أو فعل أو تقرير أو صفةٌ.

الخبر : بمعنى الحديث، فَيُعَرَّفُ بما سبق في تعريف الحديث .

وقيل : الخبر ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى غيره، فيكون أعم من

الحادي عشر

<sup>١</sup> محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث علومه ومصطلحه*، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦). ١٩.

<sup>٤</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز المدى للدراسة، ١٤٠٥ هـ) ١٦.

الأثر : ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي، وقد يراد به ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقيداً، فيقال : وفي الأثر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين : (المتواتر والآحاد)، وقال الآخر إلى ثلاثة أقسام : (المتواتر، والمشهور، والآحاد).

وأما ينقسم الحديث الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام : (المشهور، العزيز، والغريب).

وينقسم الحديث الآحاد من حيث القبول والرد إلى قسمين : المقبول (دخل فيه الصحيح والحسن)، والمردود (دخل فيه الضعيف).

### أ. المتواتر

فهو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.<sup>٣</sup> وهذا التعريف لا يتحقق في الحديث إلا باستيفاء أربعة شروط. الأول: أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال المختار وهو اسم فاعل مشتق من التواتر أي التابع، تقول

<sup>٣</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (مجهول المكان: دار الفكر، مجهول السنة) ص. ١٩.

تواتر المطر أي تتابع نزوله. وأما المتواتر في الإصطلاح أنه عشرة أشخاص<sup>٤</sup>، والثاني أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السنن، والثالث أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، والرابع أن يكون مُستَنَدًا خبرهم الحسن كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا<sup>٥</sup>.

ووهذا النوع قطعي الثبوت، وهو منزلة العيان، يجب العمل به، ويكره جاحده،  
والتواتر أعلى مراتب النقل.

وينقسم المتواتر الى تواتر لفظي وتواتر معنوي، فاللفظي ما رواه بلفظه جمع عن جم عن جم لاتوهم تواظفهم على الطذب- من أوله الى منتهاه. وأما المعنوي فهو اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة في اللفظ<sup>٦</sup>.

## بـ. الآحاد

فالآحاد في اللغة : جمع من أحد، والخبر واحد ما يرويه شخص واحد<sup>٧</sup>. والآحاد في الإصطلاح هي: ما لم يجمع شروط المتواتر.<sup>٨</sup>

<sup>٤</sup> عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تغريب التواوبي: تعليق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد (بيروت : دار الكتب العلمية، ط ٣، ٢٠٠٢م) ١٠٤ - ٢- ٢.

٢٠-١٩، المرجع السابق، ص. محمد الطحان.

<sup>٧</sup> محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث: علومه و مصطلحاته*، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م)، ص. ١٩٧.

قال الخطيب البغدادي : خبر الآحاد هو ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقع به العلم، وإن روطه الجماعة<sup>٩</sup>.

وحكمه يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والإستدلال.  
وينقسم الحديث الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام : (المشهور،  
النزيز ، والغريب).

ت. المشهور

فالمشهور : ما رواه ثلاثة فأكثراً<sup>١</sup> ولم يبلغ حد التواتر، مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : "الMuslim من سلم المسلمين من لسانه ويده" (رواه البخاري).

ث. العزيز

والعزيز : ما رواه اثنان فقط، مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين" (رواه البخاري) .

<sup>٧</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز المدى للدراسة، ١٤٠٥ هـ) ٢٣.

٢٣ نفس المرجع،

<sup>٩</sup> أبي معاذ الطارق بن عوض الله بن طحطط، شرح لغة المحدث المنظوم، (المرمي-الجيزية)، مكتبة ابن تيمية، (٤٢٢٥) تيمية، ١٠١.

<sup>١٠</sup> في كل طبقة من طبقات السنن.

## ج. الغريب

والغريب : ما رواه واحد فقط، مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى." (رواه البخاري).

فإنه لم يروه عن النبي صلّى الله عليه وسلم إلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه،  
ولا عن عمر إلا علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التّئممي، ولا عن  
محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وكلهم من التابعين ثم رواه عن يحيى خلق كثير.

وينقسم الحديث الآحاد من حيث القبول والرد إلى قسمين : المقبول (دخل فيه الصحيح والحسن)، والمردود (دخل فيه الضعيف).

## أ. الصحيح

الصحيح لغة ضد السقيم. وهو حقيقة في الاجسام مجاز في الحديث وسائل المعانى. وأما اصطلاحا فهو ما اتصل سنته بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أول الإسناد الى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللا<sup>١١</sup>.

<sup>١١</sup> أحمد عمر هاشم، *قواعد أصول الحديث* (مجهول المكان: دار الفكر، مجهول السنة) ص ٣٩.

ومن هذا التعريف يمكن استنباط الشروط التي يجب توافرها في الحديث

الصحيح وهي:

أولاً: اتصال السند: والمراد باتصال السند أن يكون كل راوٍ أو كل رجل من رجال الإسناد قد روی عنمن قبله، وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: عدلة الراوي: عدلة الراوي، والمراد بعدلته أن يكون موثقاً به في دينه، وذلك بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق ونحوه المروءة.

ثالثاً: ضبط الراوي، والمراد بضبطه أن يكون موثقاً به في روايته، وذلك بأن يكون الراوي حافظاً متيقظاً لما يرويه. حافظاً لروايته إن كان يروي من حفظه وضابطاً لكتابه إن كان يروي من الكتاب، وإن يكون عالماً بالمعنى وبما يحيل المعنى عن المراد إن روياً بالمعنى.

رابعاً: ومن شروط صحة الحديث أن يكون حالياً من الشذوذ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح، فيجب ألا يخالف الثقة لمن هو أوثق وأرجح منه من الرواية.

خامساً: أن لا يكون الحديث معللاً بعلة قادحة، والعلة وصفٌ خفيٌ يقدح في قبول الحديث، ويكون ظاهره السلام منه.

ومنى استكمل الحديث هذه الشروط السابقة حكم يه بالصحة بلا خلاف بين اهل الحديث<sup>١٢</sup>.

ب. الحسن

وهو صفة مشبهة من الحسن بمعنى الجمال<sup>١٣</sup>. وأما في الإصطلاح فله تعريفات، منها ما اختاره محمود الطحان من تعريف قدمه ابن حجر ، وهو ما اتصل سنته بنقل العدل الذي خف ضبطه على مثله الى منتهاه من غير شذوذ ولا علة<sup>١٤</sup>.

وأقدم من عرف عنه تقسيم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف الإمام أبو عيسى الترمذى، وان كان قد ذكر الحسن في كلام بعض مشايخه ومن قبلهم، الا أن

<sup>١٢</sup> أحمد عمر هاشم، المرجع السابق، ص. ٣٩-٤٠.

<sup>١٣</sup> لويس مالوف، المنجد في اللغة والأعلام (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦) ص. ١٣٤.

١٤ محمد الطحان ، المترجم السابق ، ص : ٣٨ .

هذا التقسيم الثالثي لم يعرف عن أحد قبله، وقد ذكر الترمذى الحسن كثيراً في سنته حتى عد المحدثون كتاب السنن الأصل في معرفة الحسن<sup>١٥</sup>.

ت. الحديث الضعيف

الضعيف لغة ضد القوي<sup>١٧</sup>، وهو إما حسي وإمامعنوي، والمراد هنا الضعيف المعنوي. وأما في الإصطلاح فهو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال محمد عجاج الخطيب أن أكثر العلماء يقول الحديث الضعيف هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسين<sup>١٨</sup>.

وأما حكم العمل بالضعف فاختلَّ العلماء في الأخذ بالضعف على ثلاثة مذاهب:  
المذهب الأول: أنه لا يعمل به مطلقاً، لا في الفضائل، ولا في الأحكام. هذا  
هو مذهب السُّنَّة، ومسلمٌ، لما عرفناه من: شَطْبِهِمَا<sup>١٨</sup>.

<sup>١٥</sup> محمد عجاج الخطيب، المراجع السابق، ص. ٢١٨.

<sup>١٦</sup> لويس مالوف، المرجع السابق ، ص. ٤٥١.

<sup>١٢</sup> محمد عجاج الخطيب، المجم المأيق، ص ٢٣٢.

<sup>١٨</sup> مسلم بن حجاج النسائي ، مقدمة الجامع الصحيح (بيروت-لبنان: دار الفكر ، مجهول السنة) ص . ٢٨ .

المذهب الثاني: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وعزى هذا إلى أبي داود والإمام أحمد رضي الله عنهمَا، وأما بريان ذلك أقوى من رأي الرجال.

المذهب الثالث: أنه يعمل به في الفضائل والمواعظ ونحو ذلك إذا توفرت له بعض الشروط، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن حجر هذه الشروط، وهي أن يكون الضعيف غير شديد، وأن يندرج تحت أصل معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

وقال محمد عجاج الخطيب كتعليق على ثلاثة المذاهب السابقة في حكم العمل بالحديث الضعيف، أن المذهب الأول هو المذهب الأسلم لنقطتين، الأولى أننا لا نضطر إلىأخذ الحديث الضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب لأن الحديث الذي على مستوى الصحيح يهبي التعاليم فيها . والثانية أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينهما وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو

<sup>١٩</sup> محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث علومه ومصطلحاته*، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦م) ٢٢.

## الفصل الثاني: منهج نقد الحديث

النقد في اللغة : تمييز الجياد من الزيوف من الأشياء. يقال: نقد الدرهم وانتقدها :

٢٠ . الزيف منها أخرج

أما في الاصطلاح : فيعرفه محمد طاهر الجواوي بأنه : " علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، وبيان عللها، والحكم على روايتها جرحاً وتعديلًا، بالألفاظ مخصوصة ، ذات دلائل معلومة عند أهلها، والنظر في متون الأحاديث التي صح سنده لتصحيحها أو تضييفها، ولرفع الاشكال عما بدا مشطلاً من صحيحها ودفع التعارض بينها، بتطبيق مقاييس دقيقة<sup>٢١</sup>

وذلك التعريف، يدل على أن النقد في الحديث يقصد به التمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة ، وهو في هذا يرتكز على دعامتين : الدعامة الأولى : نقد السند – أو ما يسمى النقد الخارجى . وقد اعنى المحدثون بهذه الدعامة ، وجعلوها الأصل الأول الذى

<sup>٢٠</sup>. لويس مالوف، المرجع السابق، ص. ٨٣٠.

<sup>٢١</sup>. احمد طاهر الجواي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف (مجهول المكان: مؤسسات ع. الكريم بن عبد الله، ١٩٨٦) ص. ٩٤.

بنوا عليه نقدهم ، على اعتبار أنه الأساس الأول في إثبات النص عن مصدره، وتوثيقه إلى القائل به أو نفيه عنه .

الدعامة الثانية : نقد المتن - أو ما يسمى بالنقد الداخلي الذي يتناول دراسة محتوى النص ونقد مضمونه ، لمعرفة صحته ، وسلامته من التصحيف .

## المبحث الأول: نقد الحديث من حيث السند

السند في اللغة : ما ارتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السحف،  
والجمع : أسناد، وكل شيء أسنده إلى شيء فهو مسنداً، ويقال : أسنداً في الجبل إذا ما  
صعده. ويقال فلان سند أي معتمد .<sup>٢٢</sup>

والسند في الإصطلاح : هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمى هذا الطريق سندًا —إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه<sup>٢٣</sup>.

<sup>٢٢</sup> أصول الحديث علومه ومصطلحاته، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦م) ٢٢.

٢٢ نسخة المجمع، ٢٢

إن بحث الحديث ليس إلا لمعرفة صحيح الحديث، وهناك قواعد المستعملة لمعرفة صحيحه إذا كان الحديث المبحوث ليس من الحديث المتواتر.

وظهر هذا العلم منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة. الإمام الشافعى، والبخارى، ومسلم، وغيرهم قد فعل هذا المنهج في أحاديثهم وروایتهم. وتم العلماء بعدهم بهذا العلم إلى رموز قواعد صحيح الحديث، وهذه القواعد مستعملة إلى

ومن علماء الحديث الذي قد بين هذه الرموز هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر النصري الشهير زوري، الملقب بابن صلاح حيث قال : أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً<sup>٢٥</sup>. عُرفَ من هذا التعريف أن قواعد ل الصحيح الحديث كما يلى :

١. اتصال السند من المخرج إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

## ٢. عدالة الراوى وضبطه.

<sup>٤٤</sup> شهود اسماعيل، *Metodologi Penelitian Hadis Nabi*, (جاكرتا: بولان بتاناج، ١٤١٢ھ) ص ٦٣-٦٤.

<sup>٤٠</sup> محمد عجاج الخطيب، *أصول الحديث علومه ومصطلحه*، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦م) ٣٠٤.

٣. حالية من الشذوذ ومعللاً من العلة.

وتحصل من البيانات السابقة إلى سبع قواعد، خمس متعلقة بالسند وهي : (١) اتصال السند، (٢) عدالة الراوى، (٣) ضبط الراوى، (٤) حاليا من الشذوذ، (٥) ومعللا من العلة. وأثنان متعلق بالمتن وهي : (١) أن يكون المتن حاليا من الشذوذ، و (٢) وأن يكون معللا من العلة.

من تلك القواعد السابقة، فقال العلماء بأن الحديث الشامل على جميع العناصر السابقة فهو صحيح، يعني صحيح من جهة السند وكذلك المتن. فإن لا يبلغ إلى تلك العناصر فلا يقال بحديث صحيح، إما غير صحيح من جهة السند أو المتن.

هذه القواعد لابد حصوله في نقد الحديث، فكانت تلك العناصر لها علاقة بأحوال الرواية والإتصال بين الرواية. واتفق العلماء أن هناك نقطتين في بحث عن أحوال الرواية<sup>٦٦</sup> : هما (١) عدالة الراوى، (٢) ضبط الراوى.

العدالة في اللغة : مصدر عدل، وهي ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه، والعدل : الذي لم يظهر منه ريبة<sup>٢٧</sup>.

<sup>٦١</sup> انظر سوريادي ومحمد الفاتح سوريادلغاء، *Metodologi Penelitian Hadis* (بوكاكيتا : المطبعة تبراس، ٢٠٠٩ م) ١٠٢.

وفي الإصطلاح : هناك أراء، منها ما قال عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي: العدل من له ملكرة تحمله على ملزمة التقوى والمروءة. المراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، واما المروءة فهي فعل ما يحمله ويزينه عادة، كالسخاء وحسن الخلق، واجتناب ما يدنسه ويشينه عادة من الأمور الدنيا المزريّة به .<sup>٢٨</sup>

وقد ذكر ابن صلاح العدل بشيء من التفصيل، فقال : أن يكون الراوي مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة .<sup>٢٩</sup>

٢. ضبط الراوي

الضبط في اللغة : لزوم الشيء وحسبه، وقال الليث : لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالجزم. وقال عبد الرحمن الخميسي في إصطلاحه : الضبط الراوي هو الذي توافق روايته الثقات الصابطين في اللفظ أو في المعنى ولو في الغالب .<sup>٣</sup>

<sup>٢٧</sup> عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوى (صنعاء-إندلس: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ) ١٥٢.

٢٨ نفس المرجع، ١٥٢.

<sup>٦٩</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز المدى للدراسة، ١٤٠٥هـ) ١١١.

<sup>٣٠</sup> عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوى (صناعة-أندلس : دار ابن حزم، ١٤١٩هـ) (١٣٩٥).

وذكر محمود الطحان بتعريفه حيث قال :الضبط هو أن يكون الراوي، غير مخالف للثنيات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلأً، ولا كثير الأوهام<sup>٣١</sup>.

يعرف ضبط الرواية موافقته الثقات المتقنين في الرواية، فإن وافقهم في روایتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضنه مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختار ضبطه، ولم

۳۲ بہ نیکتھ

وهناك العلم لمعرفة احوال الراوي هل هو عادل ام غير عادل، وكذلك هل هو ضابط ام غير ضابط، وفي علم الحديث اشتهر بعلم الجرح والتعديل.

## المبحث الثاني: نقد الحديث من حيث المتن

اللُّغَةُ هُوَ مَا صَلَبَ ظَهِيرَهُ، وَالْجَمْعُ مَتُونٌ وَمَتَانٌ، وَمَنْ كُلَّ شَيْءٍ مَا ظَهَرَ  
مِنْهُ، وَمَا ارْتَفَعَ وَصَلَبَ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَنْ تَكَبَّسَ تَمَتَّنَا شَدَّهَا بِالْعَصْبِ ۚ ۲۲۰. وَأَمَّا فِي

<sup>٢١</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز الهدى للدراسة، ١٤٠٥ هـ) ١١١.

٢٢ نفس المرجع، ١١٢.

<sup>٣٣</sup> ابن المنظور، لسان العرب (مصر : دار المصرية، بمجهول السنة) ص، مادة متن

الإصطلاح فهو ألفاظ الحديث التي تقوم بها معانٍه ولعله سمى بذلك لأنَّه الظاهر والمطلوب، والغاية من الحديث كله فهو مأخوذ من معانٍه اللغوية السابقة<sup>٣٤</sup>.

وكما ذكر من قبل، أن للحديث قواعد في السند المقصود بها معرفة التصحيح والتضعيف. وكذلك المتن، له قواعد وظوابط للتمييز بين المتن الصحيح فقبل المتن **الضعف فتّرد**.

اختلاف المحدثون في تحديد مقاييس نقد متن الحديث، منهم الخطيب البغدادي  
فقال في "باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل" ان الخبر المنسوب الى النبي  
مردود اذا نفي الحكم العقلي، وحكم القرآن الثابت الحكم، والسنة المعلومة، والفعل  
البخاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به<sup>٣٥</sup>، والإمام ابن الجوزي الذي قدم مقاييسين،  
الأول أن لا يكون الحديث متعارضا بالعقل السليم والتعاليم الدينية. فإذا وجد حيث  
يتعارض معهما فهو مردود.<sup>٣٦</sup>

<sup>٢٤</sup> محمد عجاج الخطيب ، المرجع السابق ، ص . ٢٢

<sup>٢٠</sup> الخطيب البغدادي، *الكتابية في علم الرواية*، تعليق الشيخ زكريا عمروات (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦) ص. ٣٧١.

<sup>٣٦</sup> أبو الفجر عبد الرحمن بن علي الجوزي، كتاب الموضوعات (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣) ج١، ص. ١٠٦.

والمقاييس الرئيسية لنقد المتن عند طاهر الجواوي هي:

عرض الحديث على القرآن الكريم

## مقارنة روایات الحديث بعضها بعض

عرضه على الواقع والمعلومات التاريخية

## ٢٧ عرضه على المسلمات العقلية

### **الفصل الثالث: الجرح والتعديل**

الجرح عند المحدثين: هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب او يخل بعدلته او ضبطه. والتعديل عكسه، وهو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل او ضابط.

وعلم الجرح والتعديل ميزان رجال الرواية ، يثقل بكفته الراوي فيقبل ، أو تخف موازيته

فيفرض، وبه يعرف الراوي الذي يقبل حدديثه ويعتبر عمن لا يقبل حدديثه .

<sup>٣٧</sup> طاهر الجواوي، المرجع السابق، ص ٤٥٦.

<sup>٣٨</sup> نور الدين عتر، *منهج النقد في علوم الحديث* (بيروت-لبنان: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧) ص ٩٢.

وهو من أهم علوم الحديث وأعظمها شأنًا وأبعدها أثراً، إذ به يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، لما يتربّى على مراتب الجرح والتعديل المختلفة من أحكام مختلفة.<sup>٣٩</sup>

وُتُّرِفَ عَدْلَةُ الرَّاوِي إِمَّا بِشَهْرَتِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعَدْلَةِ، كَمَالِكَ بْنَ أَنْسٍ وَسَفِيَانَ الثُّورِيَّ وَشَعْبَةَ بْنَ الْمَحْجَاجِ، أَوْ بِتَزْكِيَّةِ رَجُلٍ أَوْ رَجُلَيْنِ لَهُ مِنَ الْعَدْلَةِ الَّذِينَ تَقْبِلُ رِوَايَتُهُمْ<sup>٤</sup>.

ويثبت الجرح بالشهرة والاستفاضة، كمن عُرف بفسقه أو كذبه ونحوه، أو بمح  
العدل العارف بأسباب الجرح، وقال بعضهم لا يثبت الجرح إلا بمحرر عدلين<sup>٤</sup>.

## المبحث الأول : مراتب التعديل:

المরتبة الأولى: وهي اعلاها شرفا، مرتبة الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم.

المرتبة الثانية: تكون بكل ما يدل على المبالغة في التعديل بصيغة أفعال التفضيل ونحوه مثل: أوثق الناس، وأضبط الناس، وليس له نظير، إليه المنتهي في التثبت.

<sup>٣٩</sup> محمد عجاج الخطيب، المرجع السابق، ص ١٦٨.

<sup>٤٠</sup> جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المترجم السابق، ص ١٦٤.

<sup>٤١</sup> محمد عجاج الخطيب، المترجم السابق، ص. ١٧٣.

المرتبة الثالثة:.. ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، كثافة ثقة، أو ثقة ثبت، ثقة مأمون، ثقة حافظ.

المرتبة الرابعة: ما يعبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيده، ويشعر بالعدالة مع الضبط : ثقة، حجة، إمام، ثبت، متقن، عدل حافظ، عدل ضابط

المرتبة الخامسة: ما يعبر عنه بلفظ يدل على التوثيق والتعديل، دون أن يشعر بالضبط والإتقان: صدوق، مأمون، لا بأس به، محله الصدق، صالح الحديث.

المرتبة السادسة: بألفاظ تشعر بالقرب من التجريح، مثل: صويلح، صدوق إن شاء الله، ليس بعيد من الصواب، يُكتب حدّيّه<sup>٤٢</sup>.

يحتاج أهل العلم بما جاء بالمراتب الثلاث الأولى، ويعتبر الحديث الذي اتصل  
سنه بنقل رواة من هذه المراتب الثلاث صحيحًا، أما إن كان فيهم راوٍ من المرتبة  
الرابعة فيعتبر حسنًا، وأما رواة المرتبتين الأخيرتين فلا يحتاج بأحاديثهم، لكن تكتب  
للاعتبار، أي تدون حتى إذا ما وجدنا أحاديث أخرى تقويها وترفع مرتبتها.

<sup>٤٢</sup> نورالدين عتر، المرجع السابق، ص ١٠٩-١١٠.

## **المبحث الثاني : مراتب الجرح:**

**المربطة الأولى:** تكون بكل ما يدل على المبالغة في الجرح: أكذب الناس، ركن

## الكذب

المرتبة الثانية: الجرح بالكذب أو الوضع: مثل كذاب، وضع.

**المরتبة الثالثة: الألفاظ التي تدل على اتهامه بالكذب أو الوضع: متهم**

بالكذب، متهم بالوضع، يسرق الحديث، ويلحق بهذه المرتبة الألفاظ التي تدل على

ترك هذا الرواية، مثل: هالك، متروك، ليس بثقة.

المرتبة الرابعة: الألفاظ التي تدل على ضعفه الشديد مثل: رُد حديثه، طُرِح

حدیثه، ضعیف جداً، لیس بشیء، لا یکتب حدیثه.

المرتبة الخامسة: الألفاظ التي تدل على تضييف الرواية أو اضطرابها في الحفظ،

مثلاً: مضطرب الحديث، لا يكتجع به، ضعفوه، ضعيف، له مناكيرو.

**المরتبة السادسة:** ألفاظ تدل على ضعف الراوي قليلاً ولكنه قريب من التعديل،

مثل: ليس بذلك القوي، فيه مقال، ليس بحججة، فيه ضعف، غيره أوثق منه.

روايات رجال المراتب الأربع الأولى لا يُحتج بها، وأما المرتبتين الأخيرتين فتكتب

أحاديثهم للاعتبار<sup>٤٣</sup>.

#### **الفصل الرابع. منهج معاني الحديث**

هناك مناهج كثيرة عند المحدثين لهذا العلم، منها ما كتب يوسف القرضاوي، أنه ذكر

**ثمانية مناهج وهي :**

١. فهم السنة في ضوء القرآن الكريم.
  ٢. جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.
  ٣. الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث.
  ٤. فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابستها ومقاصدها.
  ٥. التمييز بين الوسيلة المتغيرة والمهدف الثابت للحديث.
  ٦. التفريق بين الحقيقة والمحاذ في فهم الحديث.
  ٧. التفارق والغيب والشهادة.
  ٨. التأكيد من مدلولات ألفاظ الحديث<sup>٤</sup>.

<sup>٤٤</sup> محمد عجاج الخطيب ، المرجع السابق، ص. ١٧٩.

## وذكر شهودي إسماعيل ثلاث مناهج في كتابه "Metodologi Penelitian Hadis"

: وهي "nabi

١. بحث المتن بانظر الى درجة السنن.
  ٢. بحث المتن من حيث أنواع الألفاظ
  ٣. بحث المتن من حيث المعنى.

من تلك المنهج السابقة، ظهرت الخطوات لفهم الحديث فهما عميقاً، وهي :

١. بحث صحة الحديث، ويشتمل فيه : درجة الحديث من حيث السنن والمتن .  
بقواعد من علماء الجارحين والمعدلين.
  ٢. بحث معانى الحديث، وهي :
    ١. بحث الحديث من حيث التاريخ.
    ٢. بحث الحديث من حيث اللغة.
    ٣. بحث الحديث بطريقة الموضوعى.
    ٤. بحث الحديث من حيث المعنى.

<sup>٤٤</sup> يوسف القرضاوي، *كيف نتعامل مع السنة النبوية* (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨م) ١١١.

#### **الفصل الخامس. منهج مختلف الحديث**

## المبحث الأول : تعريف مختلف الحديث

مختلف في اللغة : هو اسم فاعل من " الاختلاف " ضد الاتفاق ، ومعنى مختلف الحديث : أي الأحاديث التي تصلنا ويختلف بعضها بعضاً في المعنى ، أي يتضادان في المعنى . وفي الإصطلاح هو الحديث المقبول المعارض بهله مع إمكان الجمع بينهما .

أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي يجيء الحديث آخر مثله في المرتبة والقوة ويناقضه في المعنى ظاهرا، يمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلoliyehما بشكل مقبول<sup>٤٠</sup>.

## المبحث الثاني : أهمية علم مختلف الحديث

علم مختلف الحديث له أهمية كبيرة، أبرزها من خلال الأمور التالية :

<sup>٤٠</sup> محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز المدى للدراسة، ١٤٠٥هـ ١٨٣٥).

أولاً: أنَّ فهم الحديث النبوي الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية من السنة النبوية على - صاحبها أفضل الصلاة و أتم التسليم - استنبطاً صحيحاً لا يتم إلا بمعرفة مختلف الحديث .<sup>٤٦</sup>

ثانياً: أنَّ كثيراً من العلماء اختلفوا بمخالف الحديث عنайَةً كبيرةً، من هؤلاء إمام الأئمة ابن حزيمة رحمه الله تعالى فهو من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال عن نفسه: (لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأوْلُفَ بينهما<sup>٤٧</sup>).

ثالثاً : أنَّ النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنمِّي لدى طالب العلم ملكرةً في التعامل مع النصوص الشرعية، وكذلك يربِّيه على تقديس وتعظيم وإجلال الوحي كتاباً وسنةً فلا يرد

<sup>٤٦</sup> عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تفريغ النواوی: تعليق ابو عبد الرحمن صالح بن محمد (بيروت : دار الكتب العلمية، ط ٣ ٢٠٠٢)، ج ٢، ١٧٥.

<sup>٤٧</sup> عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تفريغ النواوی: تعليق ابو عبد الرحمن صلاح بن محمد (بيروت : دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٢) ٢، ١٧٦.

منها شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق والجمع بينها؛ وذلك لعلمه أن نصوص الوحي

لا تعارض بحال<sup>٤٨</sup>.

رابعاً : أنَّ مختلفَ الحديث يكتسبُ أهميَّته منْ أهميَّةِ مُتعلَّقهِ وهو فقهُ الحديث،

وقد بلغ من عناية أئمة الحديث بهذا الشأن مبلغاً عظيماً حيث عدّه بعضهم نصف

العلم. قال الإمام علي بن المديني<sup>٤٩</sup> رحمه الله:- .(التفقه في معانى الحديث نصف

العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم) .

**المبحث الثالث : مسالك أهل العلم في دفع مختلف الحديث**

وإذا ظهر التعارض بين الأدلة، فالقول الذي عليه جماهير أهل العلم في دفع

**التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، هو أن يسلك المحتهد الطرق التالية :**

الأول. إذا أمكن الجمع بينهما: تَعَيَّنَ الجمع، ووجب العمل بهما.

<sup>٤٨</sup> احمد بن صفر، *فتاح السعادة* (القاهرة: الاستقلال الكبير، ١٩٧٣) ج ٢، ٣٨٣.

<sup>٤٣</sup> هو الإمام أحد الأعلام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي مولاهم البصري الحافظ صاحب التصانيف قال البخاري: ما استصررت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني. وقال أبو داود: ابن المديني أعلم باختلاف الحديث من أحد بن حنبل. وقال عبد الرحمن بن مهدي: علي بن المديني: أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة بحديث سفيان بن عيينة توفي سنة ٤٢٣ هـ.

<sup>٥٠</sup> الـمـهـرـمـزـيـ الـحـسـنـ بـنـ عـبـدـ الرـجـنـ، الـمـحـاـدـثـ الـفـاـصـلـ بـيـنـ الـراـوـيـ وـالـوـاعـيـ (بـيـرـوـتـ: دـارـ الـفـكـرـ: ١٩٧١) ٣٢٠.